REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

التغير الاجتماعي؛ عوامله وعوائقه، نماذج من المفكرين العرب.

SOCIAL CHANGE; ITS FACTORS AND OBSTACLES, EXAMPLES OF ARAB THINKERS.

DOI : 10.5281/zenodo.7472533

حيدة عبد الصمد

باحث في سلك دكتوراه، تخصص علم الاجتماع

جامعة ابن طفيل القنيطرة - المغرب

CC BY

التغير الاجتماعي؛ عوامله وعوائقه، نماذج من المفكرين العرب.

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / اكتوبر 2022

حيدة عبد الصمد

باحث في سلك دكتوراه، تخصص علم الاجتماع
جامعة ابن طفيل القنيطرة - المغرب

الملخـص:

تعد ممارسة علم الاجتماع ببلداننا _خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين _ فعلا سياسيا ونضاليا، يهدف للتأثير بالمجتمع وتغييره، عبر الدفع به لأن يكون أكثر ديمقراطية وعدالة. من أجل هذا إِضطلع العديد من الباحثين بدراسات تناولت الوضع القائم في الدول العربية، والعوامل المعيقة لتقدمها، على اعتبار أن المعرفة العلمية يجب أن تدفع نحو تغيير العالم، ومن ثم فإن أي علم اجتماعي محايد يعد غير ذي جدوى، حسب "بول باسكون Paul" Pascon (1923-1985). لهذا أرجع العديد من الدارسين عوائق التقدم لأحد العوامل الثلاثة الآتية: العامل الثقافي، العامل السياسي والعامل البنيوي .

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

إن الجدل حول أسباب التخلف الذي عرفته مجتمعاتنا يرجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة بعد الاستعمار والهزائم والانتكاسات التي منيَّ بها العرب. لكنه جدل تجدد مع ما عرفته الثورات في هذه الدول بعد 2011 من إخفاقات.

الكلمات المفتاحية: ***التغير الاجتماعي، التغير الثقافي، عوائق التغيير، الوطن العربي، التخلف.***

SOCIAL CHANGE; ITS FACTORS AND OBSTACLES. EXAMPLES OF ARAB THINKERS.

Abstract

The practice of sociology in our country, especially in the second half of the twentieth century, is a political and militant act aimed at influencing society and changing it by pushing it to be more democratic and just, for this reason many researchers have carried out several studies, dealing with the situation in the Arab countries and the factors impeding its progress and development, considering that scientific knowledge should aim to change the world, and therefore any neutral social science is useless According to Paul Pascon. Many scholars attributed the barriers to progress to one of the following three factors: cultural, political and structural, meaning both facors.

HAIDA Abdessamad
PhD student, in Sociology
Ibn Tofail University, Kenetra- Morocco

Keywords: *Social Change, cultural change, Barriers to change, Arab world, underdevelopment.*

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

مقدمة:

إن المتأمل للدراسات التي جعلت من التغير في الوطن العربي موضوعا لها منذ النصف الثاني من القرن العشرين، يتبين له جليا _ وذلك في حدود ما اِطلعنا عليه _، أن أغلبها لم تهتم بدراسة أسباب ومظاهر التغير الاجتماعي والثقافي فحسب، بل اِهتمت أيضا بعوائقه؛ أي العوامل المانعة لتحول هذه المجتمعات من التخلف إلى التقدم.

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين أساسين: قسم اِهتم بماهية التغير الاجتماعي والثقافي مع استعراض أسبابه وعوامله وأنماطه، كتلك التي اهتمت بالتغيرات التي نتجت عن الاحتكاك والاصطدام بالحضارة

الغربية؛ كما هو الشأن بالنسبة للاستعمار والعولمة.

ناهيك عن الأبحاث التي اِهتمت بالتغيرات التي حدثت جراء اِكتشاف بعض الثروات الباطنية كالبترول، الذي اكتشف في المشرق العربي وفي ليبيا والجزائر، مع ما نجم عن ذلك من تحولات دفعت نحو تحويل هذه المجتمعات من مجتمعات تقليدية بسيطة إلى مجتمعات مركبة .

أما القسم الثاني: فيتعلق بجملة من الدراسات اِهتمت بالعوائق التي حالت دون تغير مجتمعاتنا للأفضل، إنها بحوث تعبر عن الاهتمامات العلمية والمجتمعية التي اِنخرط فيها أجيال من الباحثين، في المرحلة التي أعقبت الهزائم والانتكاسات المتكررة، التي تعرضت لها المجتمعات العربية بعد الاستعمار. وذلك في محاولة لتحديد طبيعة المجتمع ومساءلة سبل الخروج من التخلف. و هذا الجدل نفسه ثم إحيائه بعدما فشلت الثورات التي عرفتها هذه البلدان _ بعد 2011 _، في تحقيق أهدافها.

وتكمن أهمية هذه المقالة في تناولها هذا الجدل القديم والجديد في آن واحد، والمتعلق بمسألة التقدم وعوائقه في مجتمعاتنا. حيث سنحاول عرض وجهات نظر دارسين عرب اهتموا وخاضوا في هذا الجدل، من خلال دراساتهم وأبحاثهم .

إن العديد من الدراسات التي اِهتمت بالتغير الاجتماعي والثقافي، تتمحور حول مفاهيم من قبيل: التخلف، الثقافة، الذهنيات، العصبية، القبيلة، العقل العربي، التبعية، السلطوية، حكم الشيوخ، البداوة، "البدوقراطية"، والنظام الأبوي... وهي مفاهيم تحيل جلها بالإضافة لأخرى لا يتسع المقام لذكرها، إلى استمرارية البنى العميقة المكرسة للوضع القائم. وهذه المفاهيم تعد بمثابة مقولات اِستلهمها أصحابها لتفسير الواقع الاجتماعي، باعتبارها أدوات تحليلية. كما هو شأن مفهوم "النظام الأبوي" الذي حاول هشام شرابي من خلاله تفسير التخلف في المجتمع العربي، أو مفهوم السلطوية بالنسبة للأنثروبولوجي عبد الله حمودي، أو العقل العربي بالنسبة لمحمد عابد الجابري .

تجدر الإشارة إلى أن ممارسة العلوم الاجتماعية، وأساسا علم الاجتماع في بلداننا، _خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين _، تعد فعلا سياسيا ونضاليا يهدف للتأثير في المجتمع وتغييره. عبر الدفع به لأن يكون أكثر ديمقراطية وعدالة. وذلك من خلال الدراسات التطبيقية التي حاولت تفعيل السياسات العامة تبعا لتوجهات الدولة، – باعتبارها الفاعل الأساسي في عملية التغيير _، في المجال القروي بالنسبة للمغرب، لتركيز الدولة فيه بعد الاستقلال على التنمية الزراعية. كما ركزت دول عربية أخرى على التنمية الصناعية، خاصة بعد اِكتشاف البترول كما هو شأن دول الشرق الأوسط ...

و اِرتبطت نشأة علم الاجتماع في العديد من الدول العربية كالمغرب ومصر باعتماد علماء الاجتماع فيهما على النظريات والنماذج الغربية

لمأرب محلية، مرتبطة بمحاولتهم تصحيح الواقع الاجتماعي الغير المرغوب فيه، وتغييره.

وعليه، فما هي العوامل المعيقة لتحول مجتمعاتنا للأفضل؟

عوائق التغيير الاجتماعي

لقد اهتم العديد من الدارسين كما سبق أن أشرنا لذلك، ليس بماهية التغير الاجتماعي والثقافي وكيفية حدوثهما والعوامل المؤثرة بهما فحسب، بل اهتموا أساسا بالموانع والعوائق التي تحول دون تغيير المجتمعات العربية خصوصا والمجتمعات النامية عموما للأفضل، أي أنها اهتمت بالعوامل التي تكرس الوضع القائم الكامن في التخلف والتأخر. ولاستشفاف أسباب هذه الإشكالية، ارجع العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية عوامل التخلف لعدة أسباب، يمكن تلخيصها في ثلاث عوامل أساسية هي؛ العامل الثقافي والعامل السياسي والعامل البنيوي .

أولا: العامل الثقافي

من بين الدارسين اللذين إضطلعوا بمثل هكذا دراسات بارزة تناولت الثقافة باعتبارها مانع من موانع التغيير نجد :

الانثروبولوجي هشام شرابي في دراسته "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" الصادرة سنة 1993م، وهو لم يهتم بالتغير الاجتماعي والثقافي فحسب، بل إهتم بعوائقه أيضا، التي أجملها في التخلف، وهو يقصد به ذلك المركب الذي يجد أساسه في البنى الثقافية العميقة للمجتمع، وفي هذا الصدد يقول :

" إن التخلف الذي نجابهه هو نوع آخر، إنه يكمن في أعماق الحضارة الأبوية (الأبوية المستحدثة)، ويسري في كل أطراف بنية المجتمع والفرد، وينتقل من جيل إلى آخر كالمرض العضال. وهو أيضا مرض لا تكشف عنه الفحوصات، وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصاءات، إنه حضور لا يغيب لحظة واحدة عن حياتنا الاجتماعية، نتقبله عن غير وعي ونتعايش معه كما نتقبل الموت نهاية لا مهرب منها، نرفضها ونتناساها في آن ".

ويواصل "شرابي" وصفه لهذا النوع من التخلف بأنه يتميز بخاصيتين أساسيتين هما: اللاعقلانية والحجر، وهذا الأخير يحيل على العجز عن تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها، وكذا عدم القدرة على التغلب على الصعاب والوقوف في وجه التحديات. أما اللاعقلانية فتكمن في النظرية والممارسة وفي التحليل والتنظيم، إنه تخلف يتجلى في الشلل الكلي للمجتمع العربي، والمتمثل في انتكاساته المتتالية وانكساراته المستمرة وتراجعاته الدائمة .

ولتجاوز هذا الوضع فإننا نحتاج حسب الكاتب إبتكار مفاهيم ومعاني جديدة، تخلصنا من الوعي الأبوي _ والأبوي المستحدث _ ومن الفكر الخِطابي، مما سيمكن من بناء فكر ووعي جديدين، وهذا التغيير الجذري الذي يجب أن يتبناه المجتمع وينخرط فيه إذا هو أراد أن يستمر، لن يحصل كما يبين شرابي بشكل

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

سحري أو بواسطة اِنقلاب عسكري، بل من خلال اِعتماد مشروع مجتمعي متكامل، و"رؤية بعيدة المدى ... ونوع من الممارسة الجماعية التي لا تنتهي بانتهاء حياتنا كأفراد ."

إن الكاتب يتحدث عن المجتمع العربي المتخلف ليس كمجتمع ساكن، بل باعتباره شهد تغيرا كبيرا، جراء احتكاكه بالحضارة الغربية الحديثة. لكن هذا لم يؤد إلى تغيير النظام الأبوي التقليدي بآخر حديث، بل أدى إلى تحديث هذا الأخير. حيث تغيرت خصائصه السطحية في حين بقيت البنى العميقة عصية على التبديل. وهذا الجدل الحي بين القديم والحديث أسفر عن النظام الأبوي المستحدث، الذي ليس قديما كلية ولا حديثا بشكل كامل. إنه خليط من المتناقضات؛ القديم والجديد، الأصيل والمعاصر، مما يجعله نظام لا يشبه أي نظام .

هذه الملاحظة حول أن المجتمع العربي الاسلامي مكون من المتناقضات، ولا يتجه نحو تجاوز أوضاعه وتغييرها، بالرغم من أن الظروف تدعوا لذلك، هي نفسها الفكرة التي اِنطلق منها الأنثروبولوجي عبد الله حمودي في كتابه "الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"، حيث اِعتبر أن الأنظمة العربية الإسلامية متسلطة وتابعة، وأن من بين العوامل التي غذت الانتفاضات الاجتماعية في بعض دولها كإران (أثناء حكم الشاه) هو تدنى مستوى عيش قاعدة واسعة من الفئات الحضرية، لكن هذا الوضع مخالف حسبه لحالة المغرب ومصر، وهما مثالين يبينان بوضوح أن وضع الشرائح الشعبية يمكن أن يتراجع لأدنى مستوى، دون أن يسفر ذلك عن رد فعل؛ (انفجارات منتظمة .(

وبالتالي فهو يحاول في هذه الدراسة الإجابة على سؤال مركزي يتمحور حول السبب الذي جعل التسلط السياسي العربي مستساغا ومطاقا، من لدن قطاعات اجتماعية واسعة؟

لمقاربة هذا الإشكال فحمودي يفترض أن هناك منظومة تتشكل من ثنائية الشيخ والمريد، وهي خطاطة تتحكم وإلى اليوم في الأفعال والطقوس، وخطابات الولوج للمشيخة. إنها منظومة تسربت من المجال الصوفي إلى المجالين العام والسياسي، فأضحت أمرا مقبولا، يتحكم في طقوس العبور ويسيطر على مراحل التكوين والترقية سياسيا واجتماعيا .

إن هذه التركيبة الثقافية هي ما يُمَكِّن من فهم البنية السلطوية الحديثة في المغرب، _ البلد الذي بنى عليه الكاتب مقاربته _. إنها خطاطة كانت موجودة قبل الاستعمار وتبلورت إبانه وتكرست ملامحها مؤسساتيا بعد الاستقلال، وذلك عبر إعادة ترميمها وتحديثها عبر مؤسسات الحكم الجديد، مركزيا وجهويا، فأضحت السلطوية السمة الأساسية لهذا الحكم المركزي الحديث.

"ورغم التغير الاجتماعي الذي آتى بتنظيمات جديدة كان النضال من أجل الاستقلال حصيلتها. فإن بنية الدولة الوطنية المستقلة نَمَّت تلك الآليات الموروثة عن التقنيات

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

الاستعمارية وتركيبتها الرمزية كما أنها عززتها بواسطة الشبكات الزبونية والتحكم في توزيع المصالح والموارد والنفود، والواقع الذي يجابهنا اليوم هو أنه ليس هناك مصالح وموارد جديدة للتلبية حاجات أغلبية الشعب إلا عن طريق الإنتاج. وهذا يتطلب إصلاحات جدرية بدأت تنادي بها بعض القيادات المتجددة في البلدان العربية، وخاصة القيادات المغربية الشابة. وعلى كل حال فإن التغيرات الهائلة الحاصلة في الميدان الثقافي والاجتماعي ... قد أفرزت ظهور تيارت مضادة للخطاطة العتيقة _ المتجمدة لا بد أن تنال من سطوتها في يوم من الأيام لا ريب في مجيئه ".

تعد السلطوية بالنسبة لعبد الله حمودي والنظام الأبوي بالنسبة لهشام شرابي بنى متغلغلة في الثقافة والمجتمع، ومانعة لتغييرهما للأفضل. وهذين الأنثروبولوجيين هما نموذجين من ضمن باحثين آخرين ممن إعتبروا أن العامل الثقافي عائق أمام تقدم المجتمع وازدهاره، بالرغم من أن الظروف تدعوا لذلك .

ثانيا: العامل السياسي

أرجع العديد من الدارسين عوائق التغير الاجتماعي والثقافي بالعالم العربي، بالرغم من التحولات التي عرفها منذ الاستقلال، لأسباب سياسية متعلقة بالأنظمة الحاكمة. كما هو شأن عالم الاجتماع العراقي علي الوردي ، والانثروبولوجي اللبناني إيليا حريق، وعالم المستقبليات المغربي المهدي المنجرة. ناهيك عما آتى به عبد الرحمان الكواكبي منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في إطار كتاباته حول الاستبداد السياسي.

إن أطروحة علي الوردي التي تضمنتها بشكل كلي أو جزئي الكثير من أعماله، خاصة كتابه "وعاظ السلاطين" و"مهزلة العقل البشري"، تكمن في إعتباره أن التاريخ لا يسير على أساس التفكير المنطقي، بل على أساس ما طبع عليه الإنسان من نزاعات أصيلة لا تقبل التبديل. وهكذا تكون الأخلاق نتيجة للظروف الإنسان الاجتماعية والحضارية، التي قلما يكون بوسعه تجاوزها، إلا إذا ثم تغيير ظروفه الاجتماعية.

تكمن أهمية أطروحة الوردي في إشتغاله على أكثر عناصر التكوين الاجتماعي حساسية، في محاولة للكشف عن جذور الحوافز والدوافع التي تتحكم بسلوك الفرد وأفعاله، في إطار بيئته الاجتماعية والثقافية .

وتتميز أطروحة عالم لاجتماع هذا بالدقة والعمق، حيث إهتم من ناحية بالثابت داخل المجتمع والمتمثل في الأوضاع القائمة، الكامنة في دولة الخلافة منذ قيامها إلى العهد العثماني. كما تناول أيضا بالدراسة والتحليل المتغير المتمثل في الثورات المضادة التي تقوم ضد هذه الدول، مع ما يسفر عنها من تغيرات اجتماعية. وفي هذا الصدد يقول: "شاهد التاريخ القديم نوعين من الأفكار: نوع يدعوا إلى المجد والفتح والترف، وآخر يدعوا إلى العدالة الاجتماعية. وعلى هذا فقد كان الناس قسمين: أرباب دولة وأرباب ثورة: وتاريخ المدنيات القديمة هو عبارة عن تفاعل مرير بين هذين النوعين من الأفكار ".

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

ويشير أيضا إلى أن قادة الثورات في الأزمنة القديمة كان شأنهم شأن الأنبياء الذين يأتون بدين جديد ثائر بدل دين الحكام؛ الذين يستأجرون من رجال الدين من يعينهم على سياسة الناس، لأن العقيدة الدينية كانت مسيطرة على العقول. وهكذا فالأنبياء يقومون بهدم هكذا أديان مستأجرة، والإتيان بأخرى جديدة ثائرة. ويستدرك ويشير إلى أنه في العصر الحديث قد يتساءل سائل أن الدين اليوم يدعوا الشعوب للخضوع بدل الثورة؟ ويجيب أنه يجب أن نفرق بين الدين والكهانة فكل دين يأتي به الأنبياء يكون دينا ثورة على وضع ما، ثم ما يلبث أن يستأجره السلاطين فيتحول إلى كهانة. وفي هذه النقطة يتقاطع الوردي مع "كارل مانهايم " (1893-1947 Karl Mannheim)_أثناء حديثه عن جدلية "الأيديولوجيا" و"اليوتوبيا."

تبعا لما سبق، فالتقدم نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لم يأتي من خلال أفكار مجردة أو مواعظ إرشادية، بل من خلال معارك ضارية دارت بين الشعوب وحكامها. وهذه الثورات هي سلسلة مستمرة لا نهاية لها، وإن كانت مقنعة فيما يخص الديمقراطيات الحديثة، كما هو الشأن بالنسبة للتصويت الذي يعد ثورة مقنعة وهادئة .

فاليوم يشارك الناس في الانتخاب كما كان أسلافهم يشاركون في المعارك بهدف الإطاحة بحكام واستبدالهم بآخرين، عن طريق السيف لا التصويت. وهذا هو السبب في أن البلدان ذات الديمقراطية الحقة لا تحدث فيها الثورة المسلحة، لأن شعوبها تتخذ الطرق السلمية سبيلا للثورة. كما هو شأن التصويت الحقيقي اليوم، الذي إذا لم يدرب عليه الشعب كثورة سلمية ستواجه حكومته لا محالة ثورة دموية عنيفة يوما ما .

إن جوهر أطروحة الوردي يتأسس على فكرة مفادها: أن التغيير لا يمكن أن يثم عبر الوعظ المجرد، بل عبر تغيير ظروف الناس وواقعهم، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية. خاصة أن الطبيعة البشرية شأنها شأن ظواهر الكون تتطور عبر نواميس معينة وقوانين محددة. وفي هذا الصدد يقول: "غير معيشة المرء تتغير أخلاقه ."

ومن ضمن الدارسين الذين ارجعوا عوائق التغيير الاجتماعي لما هو سياسي نجد الأنثروبولوجي اللبناني إيليا حريق في دراسته "التراث العربي والديمقراطية الذهنيات والمسالك". حيث بنى مقاربته على إنتقاد أصحاب الأطروحة القائلة؛ أن الثقافة العربية السلطوية هي السبب الذي يحول دون العرب والديمقراطية.

وقد إستهل طرحه بالقول؛ أن للفكر سيكولوجيته مهما بلغ من التجرد، أي أن الحالة النفسية المزمنة للمفكر أو الباحث توثر على نظرته الفكرية للأمور وتسمها بسمة خاصة، تكمن في قناعة الكتاب العرب "بأن كل ما يمت إلى الانسان العربي من صفات أنما هو رديف التخلف ... وكأنه ميزة خاصة بالعرب مما يقدم لنا تشخيصات للذهنية والمسالك العربية مبتورة

المعالم ومشوهة الصورة. ومن شأن تلك الأمور أن تضاعف ما نحن عليه، مفكرين كنا أو مسؤولين رسمين، من الارتباك الفكري، وتسبب في فقد البورصة المؤشرة نحو الاتجاه القويم. "

لقد بلور الكاتب أطروحته في إطار إنتقاده للمقولة القائلة: أن الثقافة العربية تقف حاجزا أمام العرب والديمقراطية، لذلك فهو يعتبر على سبيل المثال لا الحصر أن إصرار الأنثروبولوجي عبد الله حمودي على قوله أن الثقافة هي سبب السلطوية في المغرب، يعد إهمالا للعامل السياسي البنيوي، الذي كشف عنه أثناء تحليليه لجهاز السلطة، مما يجعل تفسير السلطوية استنادا على العامل الثقافي أمر صعب.

وعليه فتفسير السلطوية في المغرب بإرجاعها للعامل الثقافي والذهني، يعد تنصلا يعفي صاحبه من تابعات مواجهة الطغيان السياسي، الكامن في بنية تستحوذ على مواقع النفود وتهيمن عليه. إنه تكتيك انحرافي للهروب من مواجهة الواقع المر .

أما فيما يخص الأطروحة التي ترجع عوائق التغيير للثقافي؛ المتمثل في الانتماء، خاصة التقليدي سواء للقبيلة أو العشيرة، والذي ينظر إليه باحثون كثر بأنه ضد الحداثة ويجب التخلص منه لولوجها، فحريق يعتبر أن الانتماء سواء الاجتماعي أو السياسي يعد قضية شخصية متعلقة بالفرد، لأنه مشاعر مكتسبة وولاء لكل واحد الحق به. ولا يمكن تصنيفه بالحديث أو الرجعي، الصحيح أو الخاطئ.

خاصة أن تعدد الانتماءات أمر طبيعي داخل المجتمع، والذي ليس كذلك هو أن ننسب لهذا الانتماء صفة الخير المطلق .

وفي المقابل لم يقترح هؤلاء الباحثين التحديثين حسب حريق التخلص من الأحزاب السياسية، لما لها أيضا من تابعات، – شأنها شأن القبيلة والطائفة _، بل هي أكثر منها فسادا في عدة أحيان .

إن النهوض بالمجتمع وتغييره لا يتأتى بإزالة الانتماءات والقضاء عليها، بل يثم بالاهتمام بالأولويات؛ من قبيل محاربة الفقر والجهل والمرض. أما السلوك المخالف والانتماءات فهي أشياء راسخة في البنى الاجتماعية ومكونة لها، لذلك يجب تدبير هذه المعطيات البنيوية كأولوية، عبر خلق الآليات الكفيلة لذلك، بدل الاستمرار في الخوض في هكذا نقاشات حول ما نحن عليه من أوضاع نرجو تغيرها دون الأخذ بالأسباب .

يخلص الكاتب إلى أنه إذا كان الناس حسب أصحاب نظرية الشخصية السلطوية والأبوية مطبوعين ثقافيا على طاعة المستبدين إراديا، فكيف يمكن تفسير الحراك الاجتماعي الذي تشهده هذه البلدان. أما جعلهم السلطوية وكأنها مقصورة على الشعوب العربية، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تفسير ما عرفته أوروبا في القرن العشرين من استبداد وطغيان سياسي، أما إذا كان الانتماء الصحيح هو الانتماء الحزبي فكيف يعللون ما عرفته الأحزاب السياسية من

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

ردمد : 8152 – 2737

حروب أهلية مدمرة، في كل من النمسا وإسبانيا في القرن العشرين.

وعليه،إن استراتيجية توجيه العاملين في السياسة لتغيير الثقافة بهدف تحقيق الديمقراطية، يعد "ملهاة أول المرحبين بها هم الطغاة أنفسهم،... إن إسقاط السياسة من المجتمع هو طريق أكيد للاستبداد. الاستبداد قضية سياسية بالدرجة الأولى ولا تكون معالجتها سوى بواسطة العمل السياسي والوسائل السياسية ."

هذا فيما يخص طرح الأنثروبولوجي إليا حريق، أما بالنسبة لعالم المستقبليات المهدي المنجرة فيرجع هو أيضا سبب التغير الاجتماعي خاصة التنمية الشاملة في دول الجنوب، وكذا النهوض بالتعليم والثقافة، لعدة أسباب متكاثفة تشكل الأزمة بهكذا دول. لكنه يضع العامل السياسي على رأس هذه العوامل. كيف ذلك؟

تعد أعمال المنجرة نوع من الكتابة تهدف لتغيير المجتمع عبر توعيته بواقعه، وتمكينه من الآليات التي تساعده على ذلك. خاصة أن العوامل المتحكمة في التغيير توجد داخل المجتمع لا خارجه، كما هو شأن منظومة القيم. ولعل هذا ما جعله يعنون إحدى كتبه بقيمة القيم التي ربما يقصد بها الإبداع كقيمة تتأسس على القيم الذاتية .

وحسب الكاتب فعوامل التخلف متعددة منها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكذا الداخلي والخارجي. لكن رغم ذلك فجوهره سياسي تتحمل مسؤوليته النخبة السياسية الحاكمة. ومن ضمن العوامل التي تقف أمام تقدم مجتمعات الجنوب عموما ومجتمعاتنا خصوصا، نجد العوامل التالية:

التبعية

يتحدث المنجرة عن التغيير الداخلي لدول الجنوب ضمن الإطار العالمي، مع ما يفرضه من قيود كانت تتمثل في القوة السياسية والاقتصادية، حينما كانت هذه الشعوب مستعمرة، وبعد استقلالها ارتكز الاستعمار الجديد أي التبعية على وسيلة سيطرة جديدة تكمن في الثقافة. وربما هذا ما جعله يركز في كتاباته على الحوار والتواصل الثقافي والحضاري بين الشمال والجنوب، المبنى على القيم، خاصة أن هذه الأخير ستكون سبب النزاع داخل المجتمعات وبين الدول مستقبلا.

الجهل

في إطار حديثه عن إشكالية التنمية يتحدث المنجرة عن التعلم خاصة التعلم الإبداعي، كدعامة أساسية للنهوض بالمجتمع وتغييره، وهذا ما يحتاج لإرادة سياسية تقطع مع النماذج التنموية المتأسسة على التقليد الأعمى، مع جعل الأولوية للبحث العلمي والموارد البشرية وتشجيع احترام حقوق وكرامة الإنسان، وحرية التعبير والديمقراطية والعدالة .

وهكذا تكون الأمية، _ وأساسا الأمية المعرفية _ عائق من عوائق التنمية في دول الجنوب، خاصة

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / أكتوبر 2022

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

أننا بصدد مجتمع يُعلي من قيمة المعرفة، ولا يقبل بطبيعته الجهل، وذلك لأن قيمتها تزايدت على حساب قيمة الرأسمال، وأضحت سلطة تمكن الدول الغربية المتحكمة في المعرفة وفي وسائلها (التكنولوجيا) من الهيمنة الحضارية .

إن هذه المرحلة التي يشهد فيها المجتمع تحولا نحو مجتمع المعرفة يسميها المنجرة ليس بمجتمع ما بعد الصناعي أو ما بعد الحداثي أو الموجة الثالثة، وإنما ب"الميغا إمبريالية"، وفي هذا الاطار يتحدث عن الإعلام ودوره في التنمية، الشيء الذي أدركته الدول المصنعة، ولم تدركه دول العالم الثالث، وذلك لأنه أضحى ثروة يتحكم في الثروات الأخرى ويحدد قيمتها، لأنه يدفع في اتجاه تحويل العالم، وأساسا المجتمعات الصناعية لما بعد صناعية، أي: مجتمعات إعلام ومعرفة .

الذل

من موانع التغيير أيضا حسب المنجرة نجد الإهانة، أي إشاعة الذل داخل بلدان الجنوب، ويكون داخليا وخارجيا، حيث تمارس القوى العالمية الكبرى الإهانة على هذه البلدان، وقادة هذه الأخيرة يمارسونه على شعوبهم، مما يعرضها لذل مزدوج، تغذيه عوامل الفقر والجهل والكذب، باعتبارها نظما وأشكالا لتدبير الحكم .

الخوف

وعليه، فهذا الوضع الذي سبق أن تحدثنا عنه، أدى لإشاعة الخوف، الذي يعد عائقا أمام التغيير المنشود، حيث أضحى الخوف "الخفوقراطية"، نوع من أنواع السياسة المنتشرة داخل العالم داخليا وخارجيا. وهنا يتلاقى المنجرة مع "ألريش بيك(Ulrich Beck " (1944 – 2015) في أطروحته حول مجتمع المخاطرة العالمي مع ما يرتبط بذلك من "اللا أمان"، كما يتلاقى أيضا مع "زيغمونت باومان (" (Zygmunt Bauman1925 _ 2017في أطروحته حول الخوف السائل.

هذا الخوف حسب المنجرة يتجلى في أن بلداننا يقوم فيها كل شيء على الهاجس الأمني والضبط الاجتماعي، بدل الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، هذه الحالة من الخوف أضحت من المتغيرات المتحكمة في العلاقات الدولية، ومرجعا أساسيا للتغيير، وليست حكرا فقط على دول الجنوب .

إن الأوضاع التي تحدثنا عنها من إهانة وظلم وذل وفقر ومرض وأمية وغياب للعدالة الاجتماعية، جلها عوامل حسب المنجرة حينما تبلغ حدا خطيرا، فإن الأوضاع تنفجر. وهذا ما يطلق عليه الكاتب؛ الانتفاضة التي تعتبر حتمية في بلدان العالم العربي الإسلامي .

ولتجنب الانتفاضة بشكلها الكارثي الذي يأتي على الأخضر واليابس، يجب اعتماد مشروع مجتمعي، أي رؤية تؤدي للتغيير، وهذه الأخيرة تبدأ من محاربة الأمية بدل محاربة المعرفة، خاصة "إن عدم الثقة في النفس يمثل عائقا أمام أصحاب السلطة والنفوذ السياسي في بلادنا، أمام تشكيل رؤية بعيدة المدى لأن التعلق

بالحكم يجعلهم أميل إلى الرؤية القصيرة، التي تجعل المحافظة على سلطة القرار سؤالا مركزيا ."

علاوة على هذا، فأطروحة المنجرة حول عوائق التغير الاجتماعي وأساسا عوائق التنمية تكمن في أن المجتمعات العربية الإسلامية خصوصا، ومجتمعات دول الجنوب عموما تعاني أزمة مركبة، متداخلة العوامل ومتعددة المظاهر، وهذه الأزمة لخصها الكاتب في عوائق عدة أبرزها أزمة الغايات أي؛ غياب الغائية والقصدية عن فعلنا، وذلك لانعدام رؤية مستقبلة واضحة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتكون إلا إذا حصل لدينا على مستوى الوعي كشعوب متخلفة شرطين أساسيين، بتحقيقهما تتحقق التنمية وهما: تَوَفُّر الإرادة السياسية وتحقيق الابداع التكنولوجي .

تبعا لما سبق، فالفكرة الأساسية التي تتمحور حولها أطاريح هؤلاء المفكرين هي أن العامل السياسي هو المتغير المستقل لا التابع في تفسير السلطوية والأبوية في مجتمعاتنا، حسب إيليا حريق، الذي يتقاطع تحليله هذا في العديد من النقاط مع عالم الاجتماع العراقي علي الوردي، الذي صاغ أطروحة تتميز بالدقة والواقعية، وذلك من خلال دراسته للثابت والمتغير بالوطن العربي، من خلال نموذج المجتمع العراقي .

والشأن نفسه بالنسبة لعالم المستقبليات المهدي المنجرة الذي يُرجع العائق أمام التغيير الاجتماعي خاصة التنمية الشاملة في دول الجنوب، وكذا النهوض بالتعليم والثقافة، لعدة أسباب متكاثفة تشكل الأزمة بهكذا دول، لكنه يضع العامل السياسي على رأس هذه العوامل .

ثالثا: العامل البنيوي

تعد الانتفاضات التي عرفتها الدول العربية سنة 2011، والتي اصطلح عليها ب"الربيع العربي" منعطفا جديدا في تاريخ هذه المجتمعات التي عانت من التخلف، إلى أن أتت هذه الانتفاضات الشعبية، فحركت هذه المجتمعات الراكدة سياسيا واجتماعيا. وذلك عبر مطالبتها بالديمقراطية، العدالة، حقوق الإنسان والعيش الكريم. لكن سرعان ما انحرفت هذه الانتفاضات في كثير من الدول العربية عن أهدافها، التي كان يؤمل أن تتحقق. وبعد أن فشلت هذه الثورات في تحقيق مسعاها ظهرت عدة دراسات تناولت التغير الاجتماعي في هكذا بلدان، حيث حاولت الإجابة على سؤال مفاده؛ ما السبب وراء عدم تحقيق هذه الانتفاضات لأهدافها؟

لقد أرجعت دراسات عدة من تلك التي ظهرت بعد "الربيع العربي" عدم تحقيق ثوراته للتغيير المنشود، لأسباب بنيوية: سياسية وثقافية متجذرة في المجتمع. ومن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال لا الحصر دراسة مصطفى حجازي "العصبيات وآفاتها؛ هدر الأوطان وستلاب الإنسان"، الصادرة سنة 2019م .

حيث حاول البحث عن الأسباب الكامنة خلف حالة التخلف التي تعرفها مجتمعاتنا، خاصة أنها شعوب خطت خطوة للأمام عبر الاحتجاج

على استمرارية الوضع القائم، حتى أضحى يساورهم الأمل في القدرة على التحكم بمصيرهم وتغييره، لكن سرعان ما تأزم الوضع وتقهقر في عدة دول للأسوأ .

وعليه، فاللاوعي الثقافي الجمعي حسب حجازي يظل فاعلا في الخفاء، لأنه هو المتحكم في البنى الذهنية التي تتحكم بدورها في البنى الاجتماعية، وخصوصا علاقات السلطة. وهذا الأمر ينسحب على واقع الفئات الشعبية العربية، حيث يختزن اللاوعي الثقافي البنى العميقة سواء الاجتماعية أو النفسية، لتكونه منذ قرون عدة تقارب ألف عام، مثلت معظمها فترة الانحطاط وسيادة الاستبداد السياسي والأصولية الدينية، مما يفسر ما آل إليه العالم العربي من عدم تحقيقه قفزة نوعية _ بالرغم من مظاهر الحداثة _، فيما يخص الثورة الثقافية التي كانت مواكبة للثورة الصناعية بالنسبة للغرب .

لذلك فإنه من البلادة حسب حجازي نقلا عن صالح هاشم التسليم بإمكانية تجاوز قرون الانحطاط التي عرفها الإنسان في مجتمعاتنا بانتفاضة أو ربيع عربي. خاصة أنه إنسان خاضع للماضي ومستلب من طرف السلفية وتفاسير فقهائها، التي تجعل الناس يسلمون بالاستبداد وكأنه قدر منزل .

ويستطرد الكاتب قائلا؛ إنه لا يمكن تحقيق تغيير حقيقي بمجرد تغيير القيادات السياسية الحاكمة والمستبدة، من خلال انتفاضة أو انقلاب عسكري، لأنها تغييرات سطحية، لا تنفذ لعمق اللاوعي الثقافي، مع ما يحتويه من بنى وأصوليات أضحت من الثوابت. لذلك فالتغيير الحقيقي يجب أن يتصدى لهذه الثوابت ويزحزحها وصولا لتصفيتها. وذلك لأن اللاوعي الثقافي شأنه شأن اللاوعي الفردي يظل مشتغلا في الخفاء، منتظرا الوقت الأنسب للظهور على السطح. ومن أجل ذلك لا بد من مجابهته، ليس على المستوى الفكري والثقافي فحسب، بل على مستوى البنى الاجتماعية التي يجب تغييرها .

إن الحديث عن العصبيات حسب حجازي يعد متجاوز زمنيا، لأن هناك الكثير من الأدبيات حول هذا الموضوع، إلى الحد الذي أضحى الحديث عنه حديثا عن نظام قديم دخل التاريخ، وعفا عنه الزمن. لكن ثمت إعادته لساحة النقاش كإجابة على إشكال يتعلق بسبب ما آلت اليه تطلعات شعوب العالم العربي منذ الاستقلال للنهضة الحضارية وبناء كيانات وطنية استغرقت ردحا من الزمن، لكنها لم تفلح ، في حين نجحت في ذلك دول كانت بدايتها كبداياتنا؟

تأسيسا على هذا يعتبر حجازي أن فهم ما آلت إليه من فشل جهود قرن كامل من النهضة والاستقلال تستدعي نظرة مغايرة، تركز على المسكوت عنه والمتمثل في العصبية، الفاعل المتحكم في البنى الاجتماعية والسياسية، وهي بنية تشكل مناخا ملائما لبروز الاستبداد .

وعليه فالتاريخ الإسلامي منذ معاوية وما بعده، يعد تاريخ عصبيات حكمت بالقوة. واليوم رغم

قيام المؤسسات وإجراء الانتخابات ... ضلت العصبيات فاعلة في اللاوعي الجمعي .

ناهيك عن تطور العصبية نفسها التي كانت بدوية كتلك التي وصفها ابن خلدون، وأضحت اليوم حضرية وحداثية شكلا لكنها بدوية مضمونا. مما جعلها الفاعل الأساسي والخفي المقوض لأي نهضة أو تنمية محتملة ما لم يتم التخلص منها. خاصة أنها عصبية حضرية لا تتأسس كسالفتها الخلدونية على رابطة الدم والنسب، بل على العقيدة السياسية والحزبية. أو على روابط أخرى غير تلك التي كانت تقوم عليها من قبل .

من هذا المنطلق درس مصطفى حجازي الواقع العربي وأساسا المعيقات التي تقف أمام تحقيق التنمية، الديمقراطية، التمكين، امتلاك المصير وزمام المبادرة، لذلك حاول التقصي عن المسكوت عنه، والمتعلق بالبنى العميقة التي لم يطلها التغيير، ويقصد حجازي هنا ثلاثية العصبيات والفقه الأصولي والاستبداد الاجتماعي والسياسي، وهي عوامل متجذرة في المجتمع وتشكل المعوق الأكبر أمام أي تنمية أو نهضة .

خاتمة

إن إشكالية التغيير بمجتمعاتنا تتحكم فيها أسباب كثيرة وعوامل متعددة، منها الثقافي، السياسي، البنيوي والاجتماعي، وهي محددات تختلف من مجتمع لآخر حسب خصوصياته وتاريخيه وثقافته، وما عرفه من تغيرات؛ من ثورات واستعمار وتحديث وعولمة. لذلك اختلف الباحثون حول هذه المعوقات التي تقف حائلا أمام مجتمعاتنا والتقدم والازدهار، وذلك تبعا للمنطلقات النظرية والخلفية التاريخية التي انطلق منها كل باحث، أثناء تحليله أسباب وعوامل التخلف في المجتمعات العربية.

بل ويضاف أيضا إلى هذه المنطلقات التي تتحكم في وجهة نظر الكثير من هؤلاء الدارسين بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد العامل النفسي كما سبق أن اشرنا لذلك، في إطار حديثنا عن وجهة نظر الأنثروبولوجي إليا حريق أثناء انتقاده لأصحاب النظرية التي ترجع سبب تخلف مجتمعاتنا إلى ما هو ثقافي، حيث اعتبر أن للفكر سيكولوجيته مهما بلغ من التجرد، فالحالة النفسية المزمنة للمفكر أو الباحث توثر على نظرته الفكرية للأمور وتسمها بسمة خاصة، مما "يقدم لنا تشخيصات للثقافة والذهنية العربية مبتورة المعالم ومشوهة الصورة. ومن شأن تلك الأمور أن تضاعف ما نحن عليه، مفكرين كنا أو مسؤولين رسمين، من الارتباك الفكري، وتسبب في فقد البورصة المؤشرة نحو الاتجاه القويم ".

المراجع المعتمدة

أبوبكر باقادر، (وآخرون)، الانثروبولوجيا في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، ط، 1، 2012م.

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

إيليا (حريق) "التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، في مجلة المستقبل العربي، شهرية محكمة، العدد 251 يناير 2000م، (ص، ص، 4 _ 29).

إيليا (حريق)، "الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية"، في المستقبل العربي، السنة 11، العدد 121، مارس، 1989م.

الكواكبي (عبد الرحمن)، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، فضاء الفن والثقافة، (بدون تاريخ).

الوردي (علي)، في الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى، (تقديم سعد البزار)، الأردن: منشورات الاهلية للنشر والتوزيع، ط، 1، 1996م .

الوردي (علي)، الأخلاق: الضائع من المواد الخلقية، بيروت: شركة الوراق للنشر، ط، 1، 2007م .

الوردي (علي)، وعاظ السلاطين: رأي صريح في تاريخ الفكر الإسلامي في ضوء المنطق الحديث، بيروت: دار كوفان للنشر، ط، 2، 1995م.

الوردي (علي)، مهزلة العقل البشري: محاولة جديدة في نقد المنطق القديم لا تخلو من سفسطة، بيروت: دار كوفان للنشر، ط، 2، 1994م.

المنجرة (المهدي)، قيمة القيم، (قراءة محمد فاوبار)، في مجلة عالم التربية مجلة محكمة تعنى بقضايا التربية والتعليم، منشورات عالم التربية، العدد 17، 2007م، (ص، ص 81 _ 87).

المنجرة (المهدي)، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، (قراءة عبد الكريم غريب)، في مجلة عالم التربية مجلة محكمة تعنى بقضايا التربية والتعليم، منشورات عالم التربية، العدد 17، 2007م، (ص، ص 65 _ 87).

المنجرة (المهدي)، حوار التواصل، (قراءة عبد الكريم غريب)، في مجلة عالم التربية مجلة محكمة تعنى بقضايا التربية والتعليم، منشورات عالم التربية، العدد 17، 2007م، (ص، ص، 45 – 64).

المنجرة (المهدي)، الحرب الحضرية الأولى، مكتبة الشروق، ط، 1، 1995م.

المنجرة (المهدي)، مجلة عالم التربية تجري حوارا مطولا مع الاستاذ المهدي المنجرة حول الإشكالات التي تعترض الحوار الحضري الثقافي، (أجرى الحوار عبد الكريم غريب)، في مجلة عالم التربية مجلة محكمة تعنى بقضايا التربية والتعليم، منشورات عالم التربية، العدد 17، 2007م، ص، ص 6 – 28).

_حمودي (عبد الله)، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة (ترجمة عبد المجيد جحفة)، الدار البيضاء: دار توبقال، ط، 4، 2010م.

_شرابي (هشام)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (ترجمة محمود شريح)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1993م.

مصطفى حجازي، العصبيات وآفاتها؛ هدر الأوطان واستلاب الإنسان. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط، 1، 2019م.